اقتصاد

٤٦ ألف طن سكر و٦٠ ألف طن قمح وصلت عبر الائتماني من أصل ١٥٠ ألف طن لكل مادة

«الاقتصاد» استوردت دواء بـ٢٠,٣ مليون يورو في ٢٠١٥ نصفها سرطانية

الوطن

أكدت وزارة الاقتصاد أنها مستمرة عبر المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بتأمين احتياجات الجهات العامة بعد أن صدر القانون رقم ٨ لعام ٢٠١٥ القاضي بتصديق اتفاقية خط التسهيل الائتماني الموقعة بين سورية وإيران في دمشق بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٩ بمبلغ وقدره مليار دولار أميركي أو ما يعادله من العملات الأجنبية لتمويل استيراد بضائع وسلع وتنفيذ مشاريع.

وذكرت الوزارة في تقريرها عن عام ٢٠١٥ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن قيمة الأدوية المستوردة بلغت ٢٠,٣ مليون يورو موزعة على ٦٢ مستحضراً.

واستحوذت المستحضرات السرطانية على ٥٠٪ منها، غطت المستحضرات المستوردة من المؤسسة إلى سورية لغاية ٢٠١٥/١٢/١٧ احتياجات زرع الكلية الأساسية كاملة ومعظم الأدوية السرطانية، إضافة إلى مشتقات الدم وأدوية المشافي الأخرى. وعلى صعيد الاحتياج الدوائي الطارئ قامت المؤسسة بالإعلان عن ست مراسلات عقد بالتراضي داخلية شملت ٩٦ مستحضراً بقيمة تقريبية ٦,٢ مليارات ليرة وقد تجاوز التنفيذ لغاية ٢٠١٥/١٢/٢٠ نسبة ٩٠٪ وقد استحوذت المستحضرات السرطانية على النسبة الأكبر.

وعلى صعيد المواد الغذائية والكيماوية المتعاقد عليها ضمن الخط الائتماني الإيراني، فقد وصل من السكر كمية نحو ٤٦ ألف طن بقيمة ٢٧ مليون يورو من إجمالي الكمية المتعاقد عليها والبالغة ١٥٠ ألف طن، وتم إلغاء عقد لكمية ٢٥ ألف طن، ووصل من الطحين نحو ٩ آلاف طن بقيمة ٣,٥ ملايين يورو من إجمالي الكمية المتعاقد عليها البالغة ٥٠ ألف طن، ووصل من الزيت كمية ٢٢٥٢ طناً بقيمة نحو ٢,٧ مليون يورو من إجمالي الكمية البالغة ٢٠ ألف طن ومن السمنة وصلت كمية ٣,٤ آلاف طن بقيمة ٤ ملايين يورو من إجمالي الكمية البالغة ٢٠ ألف طن ومن الطون وصلت كمية ٦٦٣ طناً بقيمة ٤ ملايين يورو.

ومن القمح وصلت كمية ٦٠ ألف طن بقيمة ١٨,٥ مليون يورو من إجمالي الكمية البالغة ١٥٠ ألف طن ومن الخميرة الجافة وصلت كمية ٣٤٥ طناً بقيمة مليون و٣٥ ألف يورو ومن الشاي وصلت كمية ١٨٢ طناً بقيمة ٣٠٥ آلاف يورو من إجمالي الكمية المتعاقد عليها البالغة ٣,٥ آلاف طن وسلمت من الأرز كمية ٦٤٩٩ طناً من خارج الخط الائتماني بقيمة مليونين و٧٣٦ ألف يورو.

وتعاقدت المؤسسة على توريد المبيدات المسلمة خارج الخط الائتماني لكمية ١٤٣٩٧٢ ليتراً تكونت من كمية ١١٣٩٧٢ لتر مبيدات عقود داخلية وكمية ٣٠٠٠٠ مبيدات عقود خارجية.

ووصلت كميات التعاقدات الجديدة من الورق خارج الخط الائتماني الإيراني إلى ١٠ آلاف طن بقيمة ٩,٨ ملايين يورو بقيمة يورو من ورق بطال أطباق وكمية ٥,٥ أطنان من ورق بطال رول ٥ ملايين و٣٣٥ ألف يورو ومن ورق كوشيه ٣,٩ أطنان بقيمة ٤ ملايين و١٩٣ ألف يورو، إلا أنه لم يتم تخصيص المؤسسة بالقطع الأجنبي، وسجلت المؤسسة حجماً للديون المترتبة لمصلحتها لغاية ٢٠١٥/١١/٣٠ نحو ٣٥ مليار ليرة.

الدولار يرتفع مجدداً قرب ٤٣٥ ليرة في «السوداء».. وميالة يعلن: ممنوع تمويل أي تاجر لم يمض ٥ سنوات على تسجيله في غرف التجارة

محمد راكان مصطفى

ارتفع سعر صرف الدولار إلى ٤٣٥ ليرة سورية في السوق «السوداء» يوم أمس، بالتزامن مع انعقاد جلسة تدخل في المصرف المركزي بحضور ممثلي شركات الصرافة، وذلك رغم إغلاق السعر في دمشق أمس الأول منخفضاً قرب ٤٢٧ ليرة، كما تناقلته صفحات التواصل الاجتماعي «فيسبوك» المتخصصة بأسعار الصرف وتطبيقات الموبايل الخاصة بها، التي يبدو أنها تدار وتحدّث يومياً من اسطنبول بتركيا، كما هو واضح من منشوراتها والصور المرفقة، ورغم ذلك يلحق بها تجارنا من دون تدقيق في مصادرها.

من جانبه كشف حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة عن ضوابط جديدة بخصوص تمويل المستوردات تم اعتمادها بالتنسيق والاتفاق مع غرفة تجارة دمشق، تتضمن ألا يتم تمويل مستوردات أي تاجر لم يمض على تسجيله في غرف التجارة خمس سنوات على الأقل، إضافة لأن يكون حاصلاً على وثيقة السجل التجاري للفترة ذاتها، وذلك لضمان عدم ذهاب القطع إلى من يسمون أنفسهم تجاراً وهم مسجلون حديثاً في غرف التجارة.

كما كشف ميالة عن دراسة لتمويل مستوردات الذهب بالتشارك مع جمعية الصاغة، مؤكداً أن هذا الإجراء كفيل بضبط سوق الذهب وبالتالي التدخل في السوق كما هو الحال في سوق القطع الأجنبي، ما يؤدي إلى وضع حد للتلاعب من البعض بحجة ارتفاع أسعار الصرف كعامل يضاف إلى عامل ارتفاع بورصة الذهب عالمياً في تحديد أسعاره.

وأكد حاكم المركزي خلال جلسة التدخل التي عقدت يوم أمس مع ممثلي شركات ومكاتب الصرافة ووسائل الإعلام، عودة الاستقرار التدريجي لسوق القطع الأجنبي نتيجة الخطوات والإجراءات الأخيرة التي قام بها المصرف المركزي.

وبيّن ميالة أن مباشرة المصرف المركزي ببيع الشريحة التي تم رصدها خلال الجلسة السابقة والبالغة ١٥٠ مليون دولار أميركي كان لها دور كبير في عودة الاستقرار لسوق الصرف.

وأوضح ميالة استمرار مصرف سورية المركزي بعقد جلسات التدخل لدراسة تطورات سوق القطع الأجنبي وتقييم نتائج الإجراءات السابقة، كما أعلن عن جلسة تدخل جديدة يوم الخميس المقبل، بالإضافة إلى استمرار المصرف المركزي برصد شرائح جديدة من القطع الأجنبي بغرض زيادة المعروض من القطع الأجنبي لتغطية احتياجات السوق وحتى يتحقق وصول سعر صرف الليرة السورية إلى مستوياته التوازنية والمقبولة، منوهاً بأهمية استثمار انتصارات الجيش العربي السوري وتحريره المزيد من المناطق لينعكس ذلك إيجاباً على سعر صرف الليرة السورية.

كما تم بموجب الجلسة الاستمرار ببيع شركات ومكاتب الصرافة جميع المبالغ المطلوبة من قبلها لشراء القطع الأجنبي لتمويل العمليات التجارية وغير التجارية بسعر صرف تمييزي ٤٠٥ ليرات سورية للدولار الأميركي، مع تأكيده استمرار مصرف سورية المركزي بتلبية جميع متطلبات السوق من القطع الأجنبي لغايات تمويل المستوردات لنسبة تتراوح بين ٨٠ بالمئة لتصل إلى ١٠٠ بالمئة إضافة إلى تأمين الاحتياجات الشخصية للمواطنين.

وجدد ميالة دعوته لجميع المستوردين للتقدم بطلباتهم عبر المصارف ومؤسسات الصرافة المرخصة لتمويل مستورداتهم وبأسعار تمييزية وعدم اللجوء إلى السوق غير النظامية، مشيراً إلى أنه قد تم خلال الفترة الماضية تلبية كامل طلبات تمويل المستوردات المقدمة والمستوفية للشروط المطلوبة.

وطمأن حاكم المركزي في نهاية الجلسة إلى عودة الاستقرار في سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة القادمة نتيجة حزمة الإجراءات والقرارات التي قام المصرف باتخاذها والتي يعمل على استصدارها، واستمراره بعقد جلسات التدخل الإيجابية في السوق والتي ستؤدي إلى استقرار سعر الصرف.

هذا وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٣٧٥,٨٥ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٣٧٥,٨٧ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، وسعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٣٧٤ ليرة سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للمركزي ٤١٨,٣٦ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٤١٨,٣٨ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٤١٥,٥٧ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

«تنمية المشروعات»: شبكة حاضنات أعمال جديدة متعددة النشاطات

الوطن

قال مدير المشروعات في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحمد خليل إن الهيئة الجديدة تعمل حالياً على إحداث شبكة حاضنات أعمال وطنية متعددة النشاطات. مبيناً أن عمل الهيئة يهدف إلى رسم السياسات والبرامج المعنية بتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عملت على استكمال بناء المنظومة المؤسساتية اللازمة لتطوير هذا القطاع عبر إعادة هيكلة المؤسسات القائمة، واستكمال العناصر المؤسساتية الجديدة لتلبية احتياجاته وتأمين مستلزمات تطويره.

وأضاف: إن أدوات عمل الهيئة الجديدة تبدأ من تصنيف المشروعات، حيث ينص القانون على وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يراعي خصوصية القطاعات المختلفة الإنتاجية والخدمية، وكذلك التوزع الجغرافي، بحيث يكون دليلاً وطنياً للمشروعات يزيل التباين الحاصل في تصنيف المشروعات القائم حالياً، ويسهل عملية استهداف المشروعات ببرامج الدعم والتسهيلات الإدارية والتمويلية وغيرها.

وأشار إلى أن الهيئة الجديدة تهدف إلى رسم السياسات والبرامج المعنية بتشجيع ريادة الأعمال وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني، بما يتلاءم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماع.

وأكد أن القانون رقم (٢) لعام ٢٠١٦ ينص على منح المشروع وثيقة كفالة مشروع، بعد أن يتم تسجيله في سجل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي سيتم مسكه في الهيئة لتسهيل حصول المشروع على التراخيص اللازمة، وتمكينه من الحصول على الخدمات الداعمة غير التمويلية وتسهيل حصوله على الخدمات التمويلية، وتمكينه من الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

منوهاً بأن القانون منح هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أدوات عمل جديدة في إطار تكاملي مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة المعنية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في زيادة التنسيق والربط على مستوى السياسات وصولاً إلى مستوى البرامج التنفيذية، ولفت إلى أن الهيئة تعمل على ربط المشروع الصغير والمتوسط بالمؤسسات المختلفة لتسهيل حصوله على الخدمات التي تقدمها مختلف الجهات المعنية.

ترغب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق باستدراج عروض أسعار لتزويد الدائرة بحصص غذائية. نرجو من الراغبين بالتقدم للمناقصة والحصول على دفاتر الشروط مراجعة مكاتب الدائرة على العناوين التالية:

دمشق: بطريركية الروم الأرثوذكس- باب شرقي- طالع الفضة- حي المريمية – هاتف: ٠١١- ٥٤١٤٤٩٠

حلب: شارع الفيلات- جانب كنيسة النبي إلياس- هاتف: ٠٢١- ٤٤٤٤٤٢٢

حمص: المحطة- برج عطاالله- هاتف: ٠٣١- ٢١٣٣٣٣٨

السويداء: مطرانية الروم الأرثوذكس- طريق القنوات- هاتف: ٠١٦- ٣١٨٠٢٣

اللاذقية: حي الأمريكان- خلف المشفى السوري- هاتف: ٠٤١- ٤٩٤٢١٨- ٤٩٤٢١٩

طرطوس: شارع خراب مسيحين- قرب كنيسة السيدة للروم الأرثوذكس- هاتف: ٠٤٣- ٣٢٨٩٠٨

الوادي: المزينة- كنيسة السيدة العذراء (الشحارة)- هاتف: ٠٣١- ٧٤٣٠٥١٨

مشتى الحلو: الشارع العريض- بناء مصرف توفير البريد- هاتف: ٠٤٣- ٥٩٠٥١٥

آخر يوم لاستلام دفاتر الشروط الاثنين ٢٩ شباط ٢٠١٦ علماً أن مكاتب الدائرة تعطل يومي الجمعة والأحد

دائرة العلاقات المسكونية والتنمية

٢٦٥٠ معملاً قيد الإنشاء في ٣ مدن و٣٦٠٠ مقسم جاهز للاستثمار في عدرا

مدير المدن الصناعية لـ«الوطن»: إنشاء شركات كهرباء وفق قانون التشاركية

علي محمود سليمان

كشف المدير العام للمدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن أن اللجنة المشكلة مع وزارة الكهرباء لوضع نظام استثمار الطاقة الكهربائية للمدن الصناعية قد توصلت لتقديم ثلاث مستويات للعمل بعد أن عقدت عدة اجتماعات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الحسن أن المستوى الأولى للعمل يتمثل بتقديم الدعم الكامل لأقسام الكهرباء العاملة ضمن المدن الصناعية الثلاثة في حسياء وعدرا والشيخ نجار، وتأهيل هذه الأقسام بالتجهيزات الكاملة لتكون قادرة على تنفيذ جميع الأعمال الموكلة إليها في الوقت المناسب، حيث إن كل مدينة صناعية تستهلك طاقة كهربائية كبيرة، فمدينة عدرا الصناعية وحدها تعادل محافظة ريف دمشق باستهلاك الكهرباء ولذلك من الضروري دعم قسم الكهرباء العامل فيها.

كهرباء بالتشاركية

وفي المستوى الثاني الذي درسته اللجنة سيتم العمل على إنشاء شركة للكهرباء تابعة لوزارة الكهرباء في كل مدينة صناعية كون المدن الصناعية لا تستطيع المقاسم وحدها أن تغطي حاجتها وخاصة عندما تستكمل أعمال البناء فيها للمقاسم الصناعية المخططة، وفي المستوى الثالث سيصار إلى تأسيس شركات للكهرباء وفق قانون التشاركية مع القطاع الخاص تعمل على تزويد المدن الصناعية بحاجتها من الطاقة الكهربائية وتقوم بأعمال النقل والتزويد وتوليد الكهرباء.

وهنا يوضح الحسن أن المستثمرين في المدن الصناعية لديهم القدرة والرغبة في بناء محطات لتوليد الكهرباء ضمن المدن الصناعية ولكن هذا الأمر يحتاج إلى تشريعات تنظمه، لافتاً إلى أن تحرير المحطة الحرارية في حلب على يد أبطال الجيش العربي السوري سيدعم المدينة الصناعية في الشيخ نجار بالكهرباء ويحسن وضع الصناعات العاملة فيها، من خلال تزويدها بحاجتها من الكهرباء بدلاً من المحروقات التي تشغل المولدات ولا تكون موثوقية الكهرباء فيها.

٣٦٠٠ مقسم بانتظار الاستثمار

وفي سياق آخر أشار مدير المدن الصناعية إلى أن المنطقة الحرفية في مدينة عدرا الصناعية أصبحت جاهزة للاستثمار وهي بحاجة للتمويل لبدء أعمال البناء، حيث تم تخصيص ٣٦٠٠ مقسم حرفي، تم الاكتتاب على ٢٦٠٠ مقسم منها من الحرفيين، حيث إن هذه الحرف تكون مكملة للصناعات الموجودة ضمن المدينة الصناعية في القطاعات الأربعة الغذائية والكيميائية والهندسية وبشكل رئيسي في القطاع النسيجي.

وأوضح الحسن أن المقسم الحرفي يكون بمساحة بين ١٠٠ و٢٠٠ متر مربع ولذلك لا يمكن لكل حرفي أن يقوم ببناء مقسمه وحده، فمن غير المعقول أن تطلب من ٣٦٠٠ حرفي أن يقوموا بأعمال البناء لمقاسمهم، ولا إمكانية لدى المدينة الصناعية للقيام بأعمال البناء كونها لا تملك التمويل الكافي لهذا المشروع، ولذلك من الضروري أن تقوم المصارف سواء العامة أم الخاصة بتمويل هذا المشروع لمصلحة شركة بناء في القطاع العام أو الخاص لتنفيذ أعمال البناء خلال سنة وتسليم المقاسم للحرفيين وتسديد التكاليف من الحرفيين على شكل أقساط وفق الصيغة والضمانات التي تراها الشركة والمصرف مناسبة.

وأضاف الحسن: إن لهذا المشروع موثوقية ويقع ضمن منطقة آمنة، إضافة إلى أن المشروع سينفذ أمام أعين المصارف من خلالها فروعها ضمن المدينة الصناعية ولذلك لا مسوغ لدى المصارف للقلق من الاستثمار في مشروع كهذا، مشيراً إلى أن المصارف الخاصة تدخل بعمليات إقراض وفق المتاح لها من رأس المال ولكن الدور الأكبر والمنتظر هو من المصارف العامة التجاري والعقاري والصناعي.

ولذلك فإن إدارة المدن الصناعية تدعو المصارف العامة والخاصة للاستثمار ضمن المدن الصناعية في إنشاء مقاسم المنطقة الحرفية، وبناء المنطقة السكنية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، حيث ستعمل المدن الصناعية على استكمال ترميم المحطة القديمة في عدرا التي تعرضت للتخريب، إضافة إلى تأسيس محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي، كون هناك صناعات شرهة للمياه وتحتاج إليها بكميات كبيرة، إضافة إلى تأسيس محطات معالجة النفايات الصلبة ليتم وضعها في الاستثمار.

> ٧٠٪ من المنشآت العاملة حالياً لا تعمل بطاقتها القصوى

تمويل الصناعيين من المصارف

وبين الحسن أن عدد المعامل والمنشآت الصناعية قيد الإنشاء في المدن الصناعية الثلاث وصل إلى ٢٦٥٠ معملاً ومنشأة، والقسم الأكبر في عدرا بعدد يصل إلى ٢٠٥٠ منشأة، وكلها بحاجة للتمويل والاستثمار ولا يكفي الحديث عن أعمال الإقراض من المصارف ولذلك المبررات التي يقدمونها عن وجود مخاطر أصبحت غير مقبولة، إذا ما نظرنا إلى الصناعيين المستثمرين في المدن الصناعية، الذين استمروا بعملهم وعادوا لإعادة تأهيل معاملهم ولم يقيموا وزناً للمخاطر التي تتحجج بها المصارف، وهم الآن بحاجة للدعم والتمويل الكبير.

وأكد مدير المدن الصناعية أن الصناعة هي العمود الفقري للاقتصاد السوري، وإعادة عجلة الإنتاج بأسرع وقت للصناعة المحلية سيكون العامل الرئيسي والأكبر في تحسين القدرة الشرائية للعملة الوطنية أمام سعر صرف القطع الأجنبي، ولذلك يجب دعم هذه الصناعات لتطور إنتاجها وتصبح قادرة على المنافسة بمنتجاتها في الأسواق الخارجية كون التصدير هو من أهم عوامل دعم الخزينة العامة وتحسين قيمة الليرة السورية، وما تعاني الصناعة المحلية في المدن الصناعية يتمثل بشكل أساسي في ارتفاع أسعار المواد الأولية الخام لصناعاتهم وارتفاع تكاليف الشحن والنقل التي تنعكس كلها في النهاية على المنتج النهائي، ومع هذه التكاليف المرتفعة لن تكون قادرة على منافسة منتجات مثيلة لها في الأسواق الخارجية.

موضحاً بأن أكثر من ٧٠٪ من المنشآت العاملة حالياً لا تعمل بطاقتها القصوى بسبب قلة المواد الأولية وارتفاع أسعارها وتكاليف نقلها، إضافة إلى عدم توفر الطاقة الكهربائية المشغلة للمعمل وخاصة في قطاع الصناعات النسيجية ولذلك فهي لا تستطيع أن تعمل بكامل طاقتها تحسباً للخسارة، ومع ذلك المنتج المحلي ما زال يحافظ على جودته ولكن بكلف مرتفعة للحفاظ على هذه الجودة، وهو كله ينعكس على نسب الأرباح التي يحققها الصناعي بحيث تنخفض نسب الأرباح، ليتمكن من تصدير قسم من هذه المنتجات.

استكمال تأسيس المقاسم الصناعية

واعتبر الحسن أن التسهيلات التي قدمت للصناعيين في المدن الصناعية على مدى السنوات الماضية وما زالت تقدم ساعدت الصناعيين المستثمرين بشكل كبير لإعادة تأهيل وإقامة معاملهم ولكنها غير كافية ما لم يحصل الصناعي على التمويل الكافي لتشغيل منشأته وتطويرها، مشيراً إلى أن العمل سيستمر خلال ٢٠١٦ لاستكمال تأسيس المقاسم الصناعية في المدن الصناعية الثلاثة التي وصلت نسب المقاسم المنفذة فيها إلى نحو ٦٠٪، إضافة إلى العمل على تأسيس الموانئ الجافة كخطوة من الخطوات لتخفيف الأعباء على الصناعيين وتسهيل وصول البضائع والمواد الأولية.

السوريون قبضوا ٨,٧ مليارات ليرة تعويضات تأمين في ٩ أشهر

الوطن

بلغ إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥ نحو ٨,٧ مليارات ليرة سورية موزعة على جميع شركات التأمين بنمو ١٦,٧٪ عن العام الماضي الذي كانت التعويضات خلاله ٧,٥ مليارات ليرة سورية.

ووفقاً لتقرير أعدته هيئة الإشراف على التأمين (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بلغت التعويضات المسددة لدى الشركات الخاصة فقط خلاله عام ٢٠١٥ نحو ٣ مليارات ليرة سورية بانخفاض نحو ٢٣٪ عن إجمالي التعويضات المسددة للفترة نفسها من عام ٢٠١٤ التي بلغت نحو ٣,٩ مليارات ليرة.

كما بلغت نسبة التعويضات المسددة من الأقساط المكتتبة نحو ٦٦٪ في حين كانت نحو ٦٤٪ في الفترة المقابلة من العام الماضي، وبالنسبة لتوزع التعويضات على الشركات فقد كان للمؤسسة العامة السورية للتأمين الحصة الأكبر من التعويضات ٦٦٪ وبلغ مجموع ما سددته ٥,٧ مليارات ليرة سورية وكانت النسبة الحصة الأكبر من التعويضات من المتحدة والوطنية للتأمين بنسبة ٥٪ من إجمالي التعويضات حيث بلغت نحو ٤٨٠ مليوناً تليهما السورية العربية بنسبة ٤٪ بقيمة ٣٨٥ مليوناً، ثم كل من المشرق والثقة والعربية وآروب بحوالي ٣٪ من التعويضات لكل منها، وجاءت شركة أدير بأقل نسبة من التعويضات المسددة نحو ٠. ٧٪ بقيمة ٦٤ مليون ليرة.

ومن ناحية توزع التعويضات المسددة على الفروع لجميع الشركات كان نصيب التأمين الصحي أعلى نسبة من التعويضات ٦٠٪ حيث بلغ مجموع المسدد من الشركات ٥,٢ مليارات ليرة سورية ونسبة تعويضاته إلى أقساطها بلغت ٨٤٪، يليه سيارات إلزامي بنسبة ٢٥٪ من إجمالي التعويضات بقيمة ٢,٢ مليار ليرة سورية وتشكل التعويضات نحو ٧٤٪ من أقساطه، يليهما فرع تأمين الحريق بحوالي ٦٪ وتعويضات وصلت إلى ٥٢٤ مليون ليرة ونسبة تعويضاته إلى أقساطه ٤٩٪، أما تعويضات تأمين السيارات الشامل فبلغت ٤٪ من إجمالي التعويضات بقيمة ٣٤٩ مليون يليها الحوادث العامة ٣٪ من إجمالي التعويضات بقيمة ٢٨٧ مليوناً على حين كان أقل الفروع نسبة في التعويضات كانت الحياة ٠,٣ والهندسي ٠,٢٪.

وفيما يتعلق بنسبة التعويضات إلى الأقساط لدى شركات التأمين فقد جاءت الشركة المتحدة للتأمين بنسبة ١١٦٪ والثقة ٨٧٪ والإسلامية ٧٧٪ تليها المؤسسة العامة السورية للتأمين ٧١٪ ثم كل من السورية العربية والكويتية بـ٦٧٪ وشركة العقيلة ٦٢٪ وكل من المشرق والوطنية والعربية وآروب نحو ٥٠٪ من الأقساط.

يشار إلى أن إجمالي أقساط التأمين التي حققتها شركات التأمين في جميع الفروع خلال تسعة أشهر من عام ٢٠١٥ بلغت ١٣,٢٦ مليار ليرة سورية، بارتفاع عن العام السابق بنسبة ١٢,٦٥٪. وشكل تأمين السيارات الإلزامي والتأمين الصحي نحو ٧٠٪ من الأقساط، على حين بلغت أقساط شركات التأمين الخاصة مليار ليرة بنمو عن الفترة نفسها من العام السابق بنسبة ٤,٩٦٪. ويبين التقرير أن الحصة السوقية للمؤسسة العامة السورية للتأمين بلغت نحو ٦٢٪ بأقساط ٨,٢ مليارات ليرة.